

وان كان مضارعا معرول على ما ذكر في الشرح قوله فكونه لا للبول الذي هو
الظاهر صريح الاستشهاد بالانه ولا تقيد فيه ما يدل على القاض جوار كونها
للتي وحده لثبوت الاولي من الفعل كصفا اذ كون القاض في معنى النوى كذا في قول
لا بعدون الا الله ولا يقل له يكون لهما لجهة نون الماكيد كصفا على ما في
فكسرت اللفظ الساكن اذ كلهم مختلف في وجوه فالوجه صريح للاستشهاد به
كما هو مقرر قوله اما بدل مطابقة وان دل الزاما على الحصول لكنها لا تعتبر في
المعنى عند البلغا كما عرفت قوله وكذا ان كان ما صيا لفظا او معنى الاصح ان
يقال لفظا ومعنى قوله اجبارا يعنى عن ركوبنا على قوله وقد يعنى الكبر
فان قيل الكلام في الحال المسئلة والكبر بعد جلوه غير مسئلة اجبت بان الحال
يلوع الكبر والبلوغ كما هو صريح قوله ولم يستثنى شر ان قيل كيف يجوز من الحال
المسئلة مع ان عدم متساو الشرح بسئل اجب بانه ليس في اللفظ دلاله على عدم
انفاله خلافا لقوله كيدونك عطوفا وهذا القدر يكفي في عدمه من المسئلة
عن الحال التي يضربها اي عن بعضي الحال التي تضربها وهو مقارنه مضارعا
لمصون العامل قوله مذكور في الشرح فالجواب ما يمكن ان يقال في هذا المعنى
ان حاله الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد لما يعرب من حال الكلام
لفظ والحالان مما يمان كنهم استشعوا لفظ الماضي والحال له لساني الماضي
في الجملة فانها لفظ فعلها حاله قال في شرح الضوابط ان الاعمال اذا
وقعت صودا لماله احضاض باحد الازمنة فم منها اسمعيا لها وحاسنها واصو
بالعاشرة الى ذكر المعيد لانها ماس الى زمان الكلام كما في معانها كصفا وليس
مستبعد وقد صرح النجاشي في ما جرت حتى يكون الفعل مستقلا نطقا الى ما قبله
وان كان ما صيا نطق الى زمان الكلام وعلى هذا فاذا ادلت حالي بركب كان المراد
منه كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المعنى مقوما عليه فلا يحصل معارنه كالحال

قال السيد اقول قد يقال
في وجه التمام الى ان
الوجه المستشهد به
عامة ما يمكن ان يوجه
كلام الزمخشري في قوله
وان كان ماضيا لم
الوجه المستشهد به
بكتبه عن شرح الزمخشري
قال في قوله

لعاملها

لعاملها واذا دخلت عليه قد مرته الى من لاما ان المعنى وفهم المعارنه بينهما وكان
ابتداء الركوب كان مقدما على المعنى لكنه فانزله واذا ادلت حالي بركب دل على ان
الركوب في حال المعنى وحيد من مطهر كذا هم في هذا المقام وفي وجوب كبره لوجه
الواقع حالا عن علامه الاستعمال اذ لو ضربت بها لعموم كونها مستقلة بالبيان
الى عاملها التي قيل عليه ما قاله ان قد عرفت الماضي الواقع قد ارض
زمان العامل فمهمت مقارنته له ولم يتعمد دللا على فهم المعارنه وهو المطلوب
لاما ذكره من العرب المارة الله وهو لا بد على ذلك بوجه وقد ورد عليه مثل
حاز بدم بصيرا دم مقصود يعبره ان مضى هذا الفعل الواقع قد بالفتنة الى التمدد
وهو جازي فمهم منه تقدم عدم الصبر على المعنى ولا يعارض الحال عاملها ويجوابه
ان الثاني وهو لم في هذا المال وكفى وان دل على انما تقدم لكن الاصل استمر
ذكا لا يتقاضي بظهوره ابطاعه كونه بصيرا امس ولكنه صح كاليوم والرض
عدم هذه العربة فاذا ان الاسماء الذي هو الاصل شامل على المعارض وحصل
البراه على المعارنه فحان هذا الاعتبار وقوعه حالا وهذا بخلاف الماضي
المتب فان وضع الفعل على اوجه العبد من غير ان يكون الاصل استمر وان ذلك
قيل باحتنا جدا في قد اقترنه من الحال لفهم المعارنه واقول بركب عليه ان
الرد لتمام على فهم المعارنه فانه لما قال ان ماضوته بالنسبة الى ما حصل في قوله
له وكيف جماعه كما ان الماضي الذي هو عر حال لما كانت ماضوته بالنسبة الى
زمان الكلام لا جامع زمانه زمان الكلام لا يعالج كون ان تكون اوله متوقفا
واستدانت عليه معارنه لا يتقون فالماضي حيد هو ابتداء ذلك الفعل لا ذلك
الفعل صفة وتكون اطلاق الفعل عليه محاربا لا حصة على انه لو امكن ادعا
حكي في الافعال التي يمكن استدانتها لا يمكن ادعاؤه في الافعال لانه
وايضارده عليه ان المعارنه اذ حصلت بدخول قد صلا الماضي حيد دخلها
كالحال المفردة في دلالة على حصول صفة غير ناسبه معارنه لما جعلت قد اراه

قال السيد اقول قد يقال
في وجه التمام الى ان
الوجه المستشهد به
عامة ما يمكن ان يوجه
كلام الزمخشري في قوله
وان كان ماضيا لم
الوجه المستشهد به
بكتبه عن شرح الزمخشري
قال في قوله

قال السيد اقول قد يقال
في وجه التمام الى ان
الوجه المستشهد به
عامة ما يمكن ان يوجه
كلام الزمخشري في قوله
وان كان ماضيا لم
الوجه المستشهد به
بكتبه عن شرح الزمخشري
قال في قوله